

في السرقات وكان لأبي تمام والبحري أثر في ذلك حيث انقسم الناس إلى أقسام فمن مؤيد لهما ومن منتقص قدرهما أو متعصب لاحدهما ، وكانت مسألة السرقات مما طال الحديث عنها في شعر هذين الشعارين وألفت كتب في ذلك منها « كتاب السرقات » لجعفر بن حمدان أبي القاسم الفقيه (- ٣٢٣ هـ) ، قال ابن النديم : « ولم يتمه ولو أتمه لاستغنى الناس عن كل كتاب في معناه »^(١) ، وكتاب « سرقات البحري من أبي تمام » وكتاب « السرقات الكبير » لأبي ضياء بشر بن يحيى بن علي النصيبي ، و « الموازنة بين الطائيين » للآمدي .

وعالج محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي (- ٣٢٢ هـ) موضوع السرقات في كتابه « عيار الشعر » وتكلم فيه على المعاني الشعرية وأشار إلى أن الشعراء السابقين غلبوا عليها فضايق السبيل أمام المحدثين ولم يكن من التقليد والأخذ بد ، ويرى أنه ينبغي أن لا يغير الشاعر على معاني الشعر فيودعها ويمزجها في أوزان مخالفة لأوزان الأشعار التي يتناول منها ما يتناول لأن هذا لا يستر سرقة وإنما ينبغي عليه أن يديم النظر في الأشعار لتعلق معانيها بفهمه وترسخ أصولها في قلبه^(٢) وإذا تناول الشاعر المعاني التي سبق إليها فأبرزها في أحسن من الكسوة التي عليها لم يجب بل وجب له فضل لطفه واحسانه فيه كقول أبي نواس :

وإن جرتِ الالفاظُ منّا بمدحةٍ لغيرك إنساناً فأنت الذي نَعْنِي

أخذه من الاحوص حيث يقول :

مسي ما أقل في آخرِ الدهر مدحة فما هي إلا لابن ليلى المكرّم

وكقول دعييل :

أحبُّ الشيبَ لما قيل ضيفٌ كحبي للضيفِ النازلينا

(١) فريست ابن النديم ص ٢١٩ .

(٢) عيار الشعر ص ١٠ .